**ثالثاً :- الصراع على النفط في الخليج العربي**

* **واقع وأهمية نفط الخليج العربي :-**

لقد اقترنت أهمية الخليج العربي في السابق بكونه طريقاً استراتيجياً يربط أوروبا بالشرق الأقصى , ومع اكتشاف النفط فيه اتخذت منطقة الخليج العربي أبعاداً اقتصادية مهمة , وأصبحت تشكل مركز الثقل الاقتصادي للعالم أجمع كون الخليج العربي هو المنطقة الرئيسة التي تكفلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسد حاجات العالم الغربي من النفط , وهو المنطقة الوحيدة القادرة أيضاً على تلبية هذه الاحتياجات خلال العقود القادمة لاسيما وان النفط يعد اليوم المصدر الرئيس والأول ومحور أغلب الانتاج الصناعي والزراعي كونه سلعة استراتيجية ومادة أولية للسلع التي يتم تداولها في التجارة الدولية . كما ان التطورات التي شهدها القرن الحادي والعشرين وبكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية وضعت منطقة الخليج العربي في قمة الاهتمامات الاستراتيجية العالمية , وأصبحت بفضل ما تملكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة و لاسيما النفط محوراً للتنافس والصراع الدولي بين القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة . إذن فقد ازدادت أهمية الطريق الملاحي للخليج العربي بعد ظهور النفط نتيجة لمرور الناقلات المحملة بالنفط المستورد من الخليج العربي , وأصبح النفط أساس اقتصاديات دول الخليج العربي بل يشكل العمود الفقري في الدخل القومي . وتتوزع حقول النفط في دول الخليج العربي على الساحل الغربي لدول الخليج العربي أي في جنوب العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وينتج هذا الحوض نحو (13) مليون برميل يومياً وتمتد هذه الخطوط بشكل طبيعي من الشمال الى الجنوب متمثلة بحقول الزبير و الرميلة الشمالي و الرميلة الجنوبي و مجنون في العراق ، وحقول برقان و المقطوع و الأحمدي و الروضتين و بصرة و العابدين و المناقيش و أم قدير و خفجي و الوفرة و ام قدير الجنوبي في الكويت , أما في المملكة العربية السعودية فتوجد حقول الدمام و البقيق و أبو حدرية و القطيف و غوار و قاضي و سفيانة و الفرسانية و مربص و منيعة و أبو حفاة (البحري – البري) و خليف و حرميلة و مرجان , وفي الامارات العربية المتحدة تتوزع الحقول بين أبو ظبي ودبي حيث يقع مربان و باب و بوما و أم شايف و بوحاسا و زاكوم و العصيب و امبرس و ابو البكوش في أبو ظبي , فيما تقع حقول فاتح جنوب و غرمس في دبي, أما قطر فتضم أربعة حقول هي دخان و الحد الشرقي و ميدان محزم و بولحنين , فيما تضم البحرين حقل عوالي , وسلطنة عُمان حقل فهود و قرن العلم . و تأتي إيران في المركز الرابع تقريباً بالنسبة لدول العالم المنتجة للنفط والمركز الثاني تقريباً في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية , إذ توجد حقول النفط الايرانية في مجموعات حقول هي : الحقول البرية شمالي شرق الخليج العربي وتشمل حقول أغا كاري و كاراش ساران و مارون وغيرها , وحقول غرب إيران وأهمها حقول نفط شاه , وحقول شمال إيران وأهمها حقل قم , والحقول البحرية وتشمل الحقول في شمال شرقي الخليج العربي وحول جزيرة خرج .

تسهم منطقة الخليج العربي بنسبة (60%) الى (65%) تقريباً من احتياطات النفط العالمية المؤكدة و (30%) من إجمالي النفط المتداول في التجارة العالمية . ومن المتوقع ان تزداد الواردات الأمريكية والأوروبية من نفط المنطقة , اذ تمتلك دول الخليج العربية نحو (500) الف مليون برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة , الى جانب (42) ترليون متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة , مقابل هذا ان تعداد سكان هذه الدول يقل عن (1%) من إجمالي سكان العالم ومثل هذا التباين يولد الكثير من المشكلات الجغرافية والأمنية والسياسية , ومشاكل تتعلق بالثروات ذاتها . ويبقى النفط بفضل تعدد استخداماته والتجارة به مصدر الطاقة الأهم و لاسيما بالنسبة لقطاع النقل , فسيظل اذن في دائرة الاهتمام بالنسبة للبلدان المستهلكة للطاقة على الصعيدين السياسي أو الأمني ومنها تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية , ودول الاتحاد الأوروبي و الصين وهي التي تقف جميعاً في صدارة قائمة كبار مستوردي النفط . كذلك تشغل منطقة الخليج العربي أرضاً واسعة نسبياً ذات كثافة سكانية ضئيلة وتشكل فيها الصحاري النصيب الأكبر , ولمنطقة الشرق الأوسط عموماً تاريخ ملئ بالاضطرابات وغياب الاستقرار. ومن ناحية ثانية ومن أجل حفاظها على ثرواتها أعطت دول الخليج العربي مشروعات تطوير ما لديها من موارد الطاقة وثرواتها الى شركات النفط والغاز الوطنية المملوكة للدولة , الى جانب رغبة مجالسها التشريعية في حماية هذه الثروات . وبما ان صناعة النفط والغاز العالمية وخطط تطويرها تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وخبرات متخصصة وتقنيات متطورة وتقنيات متطورة , فإن قدرة دول الخليج العربي على القيام بنفسها بتعبئة الموارد المالية والفنية والبشرية وعلى المستويين الوطني أو الدولي بقصد رفع مستويات الإنتاج النفطي لتلبية حاجة الأسواق العالمية تظل مصدر قلق بالنسبة لأمن الطاقة العالمي والدول المعنية بذلك معاً .

على صعيد نقل النفط فإن نسبة (25%) تقريباً من حجم التجارة العالمية بالنفط تمر عبر مضيق هرمز وباب المندب , و الى جانب تعرض هذين المضيقين لعمليات قرصنة فإنهما كذلك محاطان بدول مجاورة ليست على ود أو علاقات إيجابية دائماً مع الآخرين , فيتحول هذا الوضع الى خطر يهدد الدول المستوردة الرئيسة التي تركز على ضرورة الحضور أو الوجود العسكري القوي في المنطقة . و الأمر الأكثر أهمية هو هل يمكن ضمان استدامة سياسات إنتاج النفط والغاز الخليجيين واستراتيجيات صادراتهما , وهل الكميات المنتجة والمصدرة منهما وأسعارها تعد ملائمة لتحقيق التوازن في موازنات دول الخليج العربي , وضمان الاستثمارات المطلوبة لتطوير موارد جديدة وتعويض ما نضب منها فضلاً على تعزيز صناديق ثرواتها (السيادية) .

تمتاز حقول النفط في الخليج العربي عن جميع الحقول النفطية في العالم بمميزات متعددة أبرزها:-

1. سهولة العثور على الآبار النفطية إذ هي قريبة من سطح الأرض مما يؤدي الى انخفاض كلفة استخراجه .
2. غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج العربي مقارنة بمناطق أخرى في العالم .
3. قربة من مناطق الاستهلاك في اوروبا الغربية واليابان اذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه .
4. يقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مائة عام مقارنة بالدول الأخرى .
5. سيطرتها على النصيب الأكبر من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم والذي يشكل – أي نفط الخليج العربي– نحو ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط .

إن الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي و لاسيما للقوى المحركة للصراع العالمي ناتجة عن الطبيعة الجيولوجية للمنطقة التي تحوي على نسبة كبيرة من مخزونات العالم من النفط غير المستخرج , كما ويعتقد الجيولوجيون بأن الاكتشافات المستقبلية ستزيد المخزون الصافي للمنطقة, إذ ان مكامن نفط الخليج العربي هي عالية التركيز وموجودة أو مكان وجودها قريب من السطح ما يعني انها من بين المكامن الأسهل اكتشافاً و تطويراً , وفي حين ان من المحتمل أن يتم العثور على مخزونات جديدة من النفط في شمال المحيط الأطلسي أو في سيبيريا أو في مواقع بعيدة أخرى فإن منطقة الخليج العربي لوحدها يمكن أن تُؤمِن المقادير الهائلة من الهيدروكاربونات اللازمة لتلبية الطلب المرتفع في القرن الحادي والعشرين . فدول الخليج العربي المالكة والمنتجة للنفط هي أيضاً تختلف الواحدة عن الأخرى في الكميات التي توجد في أراضيها, وعليه فأنها تنقسم بين خمسة موردين كبار وبعض الموردين الثانويين , وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة كبار المنتجين إذ تمتلك احتياطات مؤكدة تقدر بـ (265,400) بليون برميل , أي ما يمثل حوالي (25%) من الإجمالي العالمي , تليها أربع دول أخرى ذات احتياطات كبيرة جداً وهي : العراق باحتياطي (141,400) بليون برميل ، والامارات العربية باحتياطي (97,800) بليون برميل ، والكويت باحتياطي (104) بليون برميل ،وايران باحتياطي (154,600) بليون برميل , وتتضمن قائمة الموردين الثانويين دول أخرى أبرزها البحرين وعُمان وقطر واليمن , هذه الدول التسعة مجتمعة أنتجت بشكل وسطي (3,21) مليون برميل من النفط باليوم عام 1999 أو (30%) من الإنتاج العالمي الإجمالي , كما كانت تمتلك مايقدر بـ (673) بليون برميل من النفط غير المستخرج , فعند طرح موضوع الاحتياطات النفطية فإن المملكة العربية السعودية تُذكر بشكل خاص إذ انها ليست فقط أكبر منتج للنفط في العالم بل انها تمتلك أكبر المخزونات غير المستخرجة . و يرى الجيولوجيون ان استمرار التنقيب سيؤدي الى استمرار وزيادة الاحتياطات وذلك يعزز مركز تلك الدول لاسيما المملكة العربية السعودية بوصفها أكبر مورد للنفط في العالم . وهذه الكميات من الاحتياطات الهائلة من النفط تستطيع توسيع الإنتاج على نطاق كاف لتلبية الزيادة المتوقعة من الطلب العالمي . وستصبح الدول المستوردة للنفط أكثر اعتماداً على إمدادات الطاقة من الخليج العربي , فوفقاً لوزارة الطاقة الأمريكية ستزداد الواردات العالمية من نفط الخليج العربي بأكثر من الضعف فيما بين عام 1997 و 2020من (3,16) الى (4,36) مليون برميل باليوم , إلا انه ليس كل الدول ستشهد ارتفاعاً كبيراً في الواردات من منطقة الخليج العربي , لكن بالنسبة للبعض ستكون الزيادة كبيرة كالصين ودول آسيا النامية وأمريكا الشمالية .

* **الصراع على النفط في الخليج العربي :-**

إن الاعتماد العالمي المتزايد على نفط الخليج العربي سوف يجعل منطقة الخليج العربي هي الأكثر احتمالاً لأن تشهد صراعات على النفط الذي سيولد مصادر جديدة للصراع عندما يزداد عدد الدول المعتمدة على الخليج العربي لأجل وارداتها من النفط , إذ ستشتد المنافسة للوصول الى ذلك المورد , وسوف تساعد قوى السوق في تخفيف هذه الضغوط بإتاحة المجال للبلدان الأكثر غنى بتدبير ما تحتاجه عبر دفع رسوم أعلى , وبإكراه الدول الأقل غنى على كبح الطلب بطريقة ما , لكن بعض الدول المستوردة قد تبحث عن وسيلة بديلة لتلبية احتياجاتها مثل تشكيل أحلاف عسكرية مع القوى المحلية وتجارة الأسلحة وأشكال أخرى من المساعدة مقابل النفط .

إلى جانب كون الخليج العربي بؤرة المنافسة الشديدة على النطاق العالمي لاسيما عندما يرتفع الطلب على الطاقة في العقود المقبلة فإن المنطقة ذاتها تمزقها التنافسات المتعددة بين القوى والنزاعات والانشقاقات والانقسامات التي كانت ومن المرجح أن تثير صراعات أو أعمال عنف ومثل هكذا حالة يمكن ان تعرض الإمداد العالمي من النفط للخطر وسيكون رد الفعل إزاء ذلك هو التدخل من قبل القوى الخارجية و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية .

* **السياسة الامريكية في الخليج العربي :-**

أعلن صانعوا السياسة الأمريكية لأول مرة عن مبدأ تأمين إمدادات النفط الخليجي في عام 1943 عندما أجاز الرئيس الأمريكي الأسبق (فرانكلين ديلانو روزفلت ) تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية الى المملكة العربية السعودية , وأدى ذلك الى إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية , وفي عام 1945 كان هناك لقاءً بين الرئيس الأمريكي الأسبق (فرانكلين ديلانو روزفلت) والملك (عبد العزيز بن سعود) مؤسس الدولة السعودية الحديثة .

في بدايات الحرب الباردة كان الوجود الامريكي في الخليج العربي متدن نسبياً إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على بريطانيا العظمى المهيمن التقليدي في المنطقة آنذاك للحفاظ على الاستقرار الإقليمي , لكن ذلك تغير مع إعلان (هارولد ويلسون) رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ان لندن ستسحب قواتها من شرقي السويس نهاية عام 1971 , فرأى الاستراتيجيون الأمريكيون ان انسحاب البريطانيين سوف يحدث فراغاً خطيراً في الخليج العربي وسيكون على واشنطن أن تتحمل المسؤولية الاولى في الحفاظ على الاستقرار , أي ان التوجه الأمريكي صوب نفط الخليج العربي لم يكتسب أهميته الاستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية, وذلك بفعل عاملين هما : تزايد أهمية نفط الخليج العرب ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها , وضمان استمرار تدفق النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصناعية الأخرى , والعامل الثاني هو تصاعد حدة الحرب الباردة في تلك المدة ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من سعي الاتحاد السوفيتي للوصول الى منطقة الخليج العربي , وبعد مراجعة مكثفة للمصالح الأمريكية في الخليج العربي من قبل مجلس الأمن القومي (الأمريكي) الذي كان يترأسه آنذاك (هنري كيسنجر) وقع الرئيس الأسبق (ريتشارد نيكسون) مذكرة قرار الأمن القومي رقم (92) الذي يعطي تفويضاً بوجود أمريكي موسع في المنطقة , وقد بينت الإدارة الأمريكية بناءً على ذلك ما يعرف (باستراتيجية الوكيل ) وهي سياسة استخدام قوى محلية صديقة تخدم بمثابة حُراس المصالح الغربية بمساعدة عسكرية أمريكية كبيرة وتوجيه استراتيجي من واشنطن , وشرح نائب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (جوزيف ج سيسكو) ذلك فيما بعد بقوله (ان ما قررناه هو أن نحاول حفز ومساعدة البلدين الرئيسيين في المنطقة تحديداً – ايران والسعودية – بحيث يُمكنهما أن يصبحا عنصري الاستقرار الكبيرين فيما كان البريطانيون يخرجون) . إن سياسة الوكيل أو العمودين المتساندين حكمت الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي على مدى عقد السبعينات من القرن العشرين فيما بين عامي 1970ـ 1978, و قد باعت واشنطن الى إيران ماتزيد قيمته على عشرين بليون دولار من الأسلحة , كذلك عملت واشنطن على تقوية الدفاعات السعودية من خلال الشحنات الضخمة من الأسلحة الأمريكية , وبعد سقوط نظام الشاه في ايران رأت السياسة الأمريكية ان سياسة أو طريقة الوكيل لم تعد قابلة للحياة أو التطبيق و ان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضطلع بمسؤولية مباشرة عن الاستقرار في الخليج العربي . و عليه وصف الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) في كانون الثاني 1980 بيانه الشهير الذي وصف فيه الخليج العربي بأنه (مصلحة حيوية) للولايات المتحدة الأمريكية و حذر من ان الهجوم على هذه المنطقة (سوف يُصد بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية) و أنشأ قوة التدخل السريع وهي مجموعة من الوحدات القتالية قاعدتها في الولايات المتحدة الأمريكية لكنها متاحة للاستخدام في الخليج العربي عندما تبرز الحاجة الى ذلك , و أطلق امتلاك قواعد عسكرية أمريكية جديدة في المنطقة و رفع مستوى القواعد الموجودة . و تم نشر قوة بحرية أمريكية دائمة في الخليج العربي مقر قيادتها في البحرين . و في عام 1983 أعيد تشكيل قوة التدخل السريع تحت اسم القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) , و أُسندت اليها مسؤوليات إضافية , أما القوة البحرية في البحرين فقد تشكلت فيما بعد نواة الأسطول الخامس الأمريكي . أي ان القادة الأمريكيون و في سعيهم لضمان ما يعتبرونه مصالح قومية حيوية أصروا على ان الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون قادرة على استخدام القدرة العسكرية إذا دعت الحاجة لضمان التدفق المستمر للنفط من المنتجين في الخليج العربي الى الأسواق في الغرب .

لقد ربطت الدول الرأسمالية الغربية و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي بأمن العرض النفطي الذي تحتوي منطقة الخليج العربي على النصيب الأكبر من الاحتياطي العالمي للنفط و قد نظرت الى ان الأمن في منطقة الخليج العربي هو قبل كل شيء أمن النفط , لذا فإن المفهوم الأمريكي لأمن النفط يتحدد بثلاث عناصر أساسية عبر عنها التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية لعام 1995 , وهي استمرار القدرة على تحصيل الواردات النفطية , وبأسعار مقبولة , وبكميات كافية للوفاء باحتياجاتنا المتنامية واحتياجات أصدقائنا وحلفائنا الأوربيين , لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على ضمان استمرار تدفق النفط , وتأمين خطوط مواصلاته وتسويقه و بالأسعار المناسبة لإدامة عجلة التقدم الاقتصادي الأمريكي و الغربي و جعلت من النفط المصلحة الحيوية الأهم للأمن القومي الأمريكي . و من المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان السيطرة السياسية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي هي العولمة الاقتصادية التي تستهدف من ورائها دمج الأسواق المحلية بالأسواق العالمية و التقليل من سيادة الدولة على الموارد الوطنية و خصخصتها و الذي يمثل القطاع النفطي القطاع الاقتصادي الاول في منطقة الخليج العربي , فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لعولمة النفط كمحاولة منها لفرض هيمنتها الاقتصادية على العالم و التي تحتل منطقة الخليج العربي بإمكاناتها النفطية المرتبة الاولى .

إن السياسة النفطية الأمريكية القائمة على إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية وضمان تأمين مصادر الطاقة باستمرار الاستجابة لأية تغييرات داخلية وخارجية طارئة , تحاول – أي السياسة النفطية الأمريكية– التوفيق بين هدفين متعارضين هما : تلبية الاحتياجات النفطية الداخلية والحفاظ على المخزون النفطي الاستراتيجي من ناحية , وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في إشباع هذه الاحتياجات المحلية من ناحية أخرى , في حين انها تستورد نصف احتياجاتها النفطية من الخارج كونها أكبر مستهلك عالمي للنفط اذ تبلغ نسبة الاستهلاك (25%) من الاستهلاك العالمي , فمن الطبيعي أن تكون موارد الطاقة و النفط تحديداً هو الذي يدعم الاقتصاد الأمريكي بصورة خاصة و القوة الأمريكية الشاملة بصورة عامة , إذ يسهم النفط بنسبة (40%) من الاستهلاك الأمريكي في حين تسهم مصادر الطاقة الأخرى بنسب ضئيلة , فالفحم و الغاز يسهمان بـ (23%) و الطاقة النووية بـ (8,4%) من قيمة الاستهلاك الأمريكي , فضلاً عن دخول النفط في أغلب الصناعات الأمريكية , أي ان النفط أصبح أولوية استراتيجية في السياسة الأمريكية , و في تقرير (مؤسسة راند) حول مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط يصنف التقرير المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بحسب أهميتها , فالحفاظ على استقرار إمدادات النفط وثبات أسعاره تأتي بعد مكافحة الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل التي هي من المصالح العالمية في الاستراتيجية القومية الأمريكية , في حين تأتي مصلحة الأمن الإسرائيلي وحماية الأنظمة الحليفة و تعزيز الديموقراطية بعد حماية الطاقة , مما يعني ان النفط من الأولويات الاستراتيجية , بمعنى ان أي أزمة في منطقة الخليج العربي ستؤدي الى ارتفاع أسعار النفط في كل العالم مما سينعكس على الاقتصاد الأمريكي , وبشكل عام يعني ان أي خلل أو اضطراب في أي منطقة نفطية سينعكس على الأمن القومي الأمريكي لارتباط الاقتصاد بالنفط وهنا يطرح (كيث كرين) من معهد الطاقة الأمريكي الاحتمالات التي يمكن أن تعرض أمن الطاقة العالمي للخطر و لاسيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهذه الاحتمالات هي : -

1. حدوث انخفاض في العرض بسبب الأزمات أو بسبب السياسات الاقتصادية مما يصاحبه ارتفاع في الأسعار و من ثم تعطل النشاط الاقتصادي الذي قد يؤدي الى أزمة اقتصادية .
2. الانخفاض الشديد في طاقة الإنتاج المحلي من النفط الأمريكي .
3. منافسة الدول الصناعية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع معدلات استهلاكها للطاقة بصورة غير طبيعية (كالهند والصين) .
4. ارتفاع تكاليف ميزانية وزارة الدفاع بسبب توفير القواعد العسكرية لحماية المناطق النفطية و خطوط النقل .
5. وجود المنابع النفطية الهائلة بدول معادية للولايات المتحدة الأمريكية مما يعني إمكانية استخدام النفط كوسيلة ضغط .
6. ارتفاع حجم العائدات النفطية للدول المعادية مما يعزز قدرتها الاقتصادية و إمكانية التأثير الخارجي كايران و فنزويلا مثلاً .

أي ان على الولايات المتحدة الأمريكية ضمان إمدادات الطاقة و بأسعار مناسبة كجزء من استراتيجياتها الشاملة , و ان تكون المناطق ذات الوفرة النفطية هي المناطق الأكثر استقراراً , لكونها أصبحت مصلحة أمريكية في ضمان استقرارها , و هنا أصبح أمن الطاقة أو أمن النفط في منطقة الخليج العربي و ايران محدد من محددات الاستراتيجية الأمريكية اتجاه ايران , و لهذا فهي حذرة من هذه القضية بعدما أثبتت التجربة التاريخية ان الأزمات التي حدثت في المنطقة والصدمات النفطية في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين أثرت بشكل كبير على أمن الطاقة وعلى الاقتصاد العالمي .

إن وجود ايران في منطقة الخليج العربي كموقع جغرافي اولاً و كدولة منتجة للنفط ثانياً , كثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم وثاني أكبر المنتجين للنفط في (اوبك) , جعل قدرة ايران على زعزعة أمن الطاقة كبيرة جداً , وهذا جعلها فاعل أساس و مُورد رئيس للسوق العالمية مما يعني انها ستؤثر على الأسواق إذا ما حدثت أي أزمة معها , فالوضع الجيوستراتيجي الذي تمثله ايران جعلها متحكمة بمضيق هرمز الذي يعد من أهم مناطق إمدادات الطاقة العالمية والممر المائي الوحيد المؤدي الى خارج الخليج العربي إذ لابد لجميع ناقلات النفط أن تمر خلاله و تطل ايران على الساحل الجنوبي منه إذ يبلغ طوله (180) كيلومتر وعرضه في أضيق نقطة (45) كيلومتر , فصغر المساحة هذا أعطى لايران قدرة على نشر سلاحها البحري في مواقع متنوعة , إذ تمتلك إثنا عشر ميناء على المضيق تنتشر فيها القوات البحرية , فضلاً على وجود قواعد عسكرية ايرانية أمام المضيق في الجزر و تحديداً في جزر أبو موسى ولارك وصري مما أعطاها السيطرة والانتشار في المنطقة . و هذا الموقع الجيواستراتيجي لايران والقدرة العسكرية البحرية جعلتها قادرة على إغلاق المضيق والتصدي لأية قوة تأتي من خلاله مما يعني توقف حركة النقل إذا أرادت ذلك , ولهذا أجرت ايران عام 2006 مناورات لقواتها البحرية لإمكانية التصدي لأكثر السفن تطوراً و هو ما تريد إيصاله الى الولايات المتحدة الأمريكية من انها لديها القدرة على صد أي هجوم , فضلاً على إيقاف إمدادات النفط بسهولة .

إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج العربي يجعلها مهتمة باستقرار المنطقة وديمومة إمداداتها النفطية , وقد بدأ صناع السياسة الأمريكية يتساءلون حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمن الخليج العربي , نظراً للتكاليف المالية والبشرية المرتبطة بذلك , وهكذا بدأ القول ان أمن إمدادات الطاقة من الخليج العربي هي مهمة دولية , و انه لابد من الإشارة الى انه لا يمكن تحقيق أمن الإمدادات من دون دعم منتجي النفط الخليجيين أنفسهم ومشاركتهم فهم يسهمون مالياً في حماية الخليج العربي ويؤثرون في قرارات (أوبك) إزاء ما يتعلق بالمحافظة على ارتفاع معدلات الإنتاج و انخفاض الأسعار نسبياً بهدف تحقيق الاستقرار في سوق النفط وتحفيز النمو الاقتصادي العالمي مما يلبي في النتيجة أهداف أمن الإمدادات و يحافظ على حصة (أوبك) و الخليج العربي في السوق , و للدول المستهلكة للنفط الأخرى مصلحة في ضمان إمدادات الطاقة من الخليج العربي و لكن هذه المصلحة تختلف باختلاف احتياجاتها للطاقة ورؤاها السياسية والاقتصادية , فسياسة الطاقة الخاصة بالاتحاد الأوروبي مثلاً دافعها الأساس أمن الطاقة , و مع ان الاتحاد الأوروبي يشجع تنويع مصادر الطاقة أو إمداداتها فقد تغلب أنواع الوقود الاحفوري على مزيج طاقته , إذ يشكل النفط والغاز نحو (70%) من الطاقة التي يستهلكها ، وينظر الاتحاد الأوروبي الى الخليج العربي على انه مصدر طويل الأمد لطاقته , فهو حريص على حفظ الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في الخليج العربي ولتيسير هذا الهدف يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً يحاول أن يكون مؤثراً في المفاوضات العربية – (الإسرائيلية) , ويعمل شريكاً اقتصادياً مهماً لدول الخليج العربي في قطاعات الطاقة والصناعة .

أما الاقتصادات المتنامية لدول آسيا و لاسيما الهند والصين فيتزايد طلبها على النفط والغاز مما دفعها الى وضع أمن الطاقة في قائمة أولويات سياساتها , فهما أيضاً تريدان ضمان وصول إمدادات النفط والغاز من الخليج العربي والمحافظة على استقرار المنطقة لتعزيز مصالحها الاقتصادية المشتركة , مثل فتح أسواقهما أمام الاستثمارات الخليجية في مشروعات الطاقة والبتروكيميائيات ومن ثم يضمن الخليج العربي وصولهما الى موارد النفط والغاز .

لقد كان احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في نيسان 2003 في أحد أهم عوامله ومبرراته هو السيطرة على النفط لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية قبل احتلال العراق بأن شبكة الطاقة تصاب وبشكل متكرر بانقطاعات في الإنتاج فأرادت أن تجعل أسواق الطاقة أكثر نشاطاً, الى جانب ارتفاع الاستهلاك الأمريكي للنفط , و رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على نفط العراق خوفاً من انقطاع إمداداتها النفطية من دول الخليج العربي و لاسيما السعودية , ناهيك عن الاحتياطي النفطي العراقي الذي يوازي (11%) من إجمالي الاحتياطي العالمي المثبت , وكذلك المواصفات الفنية كأفضل أنواع النفط , مع عدم إغفال الآثار التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001 والتي انعكست سلبياً على التجارة والاستثمارات والسياحة فضلاً عن الإجراءات التي قامت بها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج ووكر بوش) في عسكرة الاقتصادات للتأثير على الاقتصاد الأمريكي ، وبالنتيجة لابد من السعي -أي الأمريكي- لإنعاش الاقتصاد بالبحث عن مناطق اقتصادية نفطية مهمة .